



دورة عام 2022

البند 5 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى بشأن إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة
مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل
لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، المعقود تحت رعاية المجلس، بشأن موضوع "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2022/L.14)]

أولا - مقدمة

- 1 - اجتمعنا، نحن الوزراء والممثلون السامون، في نيويورك، في إطار الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، واعتمدنا هذا الإعلان الوزاري، ملتزمين بالرفع من سرعة العمل على الصعيد العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.
- 2 - ويأتي اجتماعنا هذا على خلفية توقعات اجتماعية - اقتصادية عالمية هشة تكتنفها كثير من الشكوك، في ظل استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما لها من عواقب، والآثار الضارة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث وجوانب التدهور البيئي الأخرى، وتصاعد التوترات الجيوسياسية والنزاعات ذات الآثار الواسعة النطاق على البشر والكوكب ومقومات الازدهار والسلام.

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.



3 - ونحن نؤكد من جديد وبقوة التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، مقرّين بأنها مخطط للتعافي الشامل والمستدام والمرن من جائحة كوفيد-19، ولتسريع تنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون أن يترك الركب خلفه أحداً. ونؤكد من جديد أن خطة عام 2030 تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي، وتقوم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽²⁾، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية⁽³⁾، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽⁴⁾. وتهتدي الخطة بصكوك أخرى، من قبيل إعلان الحق في التنمية⁽⁵⁾.

4 - ونؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ويساورنا قلق بالغ من أن معدل الفقر العالمي قد ارتفع، لأول مرة منذ عقود، الأمر الذي ألقى بملايين الناس في وهدة الفقر المدقع. ونؤكد من جديد كذلك أهمية تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ونعرب عن القلق العميق إزاء الارتفاع الحاد للجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من خطر المجاعة في أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. ونؤكد من جديد التزامنا بالوصول أولاً إلى أبعد الناس وراء الركب، لأن الجائحة وتدهور الوضع الاقتصادي العالمي يلحقان الضرر بأشد الفئات فقراً وضعفاً بشكل خاص، ولهما آثار مباشرة في تنفيذ خطة عام 2030.

5 - ونشير إلى أن خطة عام 2030 هي برنامج عمل غايته الإنسان والأرض، ومبتغاه تحقيق الرخاء والسلام والشراكة، يسعى إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونؤكد من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون سلام، وأن السلام لا يمكن أن يعمّ من دون تنمية مستدامة. ويساورنا بالغ القلق، في هذا الصدد، من استتعال النزاعات واستمرارها في العالم، مع ما لها من تأثير في السلام والأمن العالميين، وفي أعمال حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وتدعو إلى الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وندين أي انتهاك لتلك المبادئ ولهذا القانون.

6 - ونؤكد من جديد عالمية خطة عام 2030 وما فيها من أهداف وغايات شاملة وبعيدة الأثر ومتمحورة حول الإنسان ومفضية إلى التحول، مسترشدة بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. ونود أن نرى هذه الأهداف والغايات تتحقق لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وهي أهداف متكاملة غير قابلة للتجزئ تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ونؤكد من جديد أن خطة عام 2030 والأهداف الواردة فيها يُقصد منها أعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة.

(2) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

(3) قرار الجمعية العامة 2/55.

(4) قرار الجمعية العامة 1/60.

(5) قرار الجمعية العامة 128/41، المرفق.

7 - ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بخطة عمل أديس أبابا⁽⁶⁾، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁷⁾، واتفاق باريس⁽⁸⁾، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁹⁾، واتفاقية التنوع البيولوجي⁽¹⁰⁾، والخطة الحضرية الجديدة⁽¹¹⁾، وغيرها من الوثائق الختامية الرئيسية المتفق عليها دوليا في إطار الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي وثائق تتكامل وتتآزر تماما مع خطة عام 2030.

8 - ونؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الدولي وبتعددية الأطراف والتضامن الدولي باعتبار ذلك أفضل طريقة تمكن العالم من التغلب فعليا على جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومنع وقوع جوائح في المستقبل، والتصدي للتحديات العالمية الملحة الأخرى، مثل استنفال الفقر؛ وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والجوع؛ وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث؛ وتعزيز الصحة العالمية، بما في ذلك الوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها؛ والحد من أوجه عدم المساواة، بدءا ممن يعيشون في أكثر الأوضاع هشاشة؛ وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛ وبناء وزيادة القدرة على الصمود على المدى الطويل في مواجهة الأزمات، والعودة إلى مسار التقدم المتسارع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشدد على الحاجة إلى مزيد من التعاون والشراكات على جميع المستويات لتتسارع بتنفيذ خطة عام 2030. ونسلم بأن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، إضافة إلى وجود بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي، أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع.

9 - ونؤكد من جديد مسؤولية الحكومات في المقام الأول عن تنفيذ خطة عام 2030. ونكرر تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم ما يُبذل من جهود على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ خطة عام 2030، وفي تحفيز الاستجابة العالمية وتنسيقها بفعالية من أجل تحقيق تعافٍ مستدام ومرن وشامل من آثار كوفيد-19. ونعترف بإسهام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجانة الفنية والهيئات والمنديات الحكومية الدولية الأخرى، فضلا عن إسهام جميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في أعمال المندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ونلاحظ المساهمات الهامة المقدمة من جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، على سبيل المثال لا الحصر، ونشجع على المزيد من التعاون. ونكرر التأكيد أن المندى السياسي الرفيع المستوى سيدعم مشاركة المجموعات الرئيسية والجهات المعنية صاحبة المصلحة في عمليات المتابعة والاستعراض، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 290/67.

(6) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(8) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(9) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(10) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(11) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

10 - ونسلم بأهمية معالجة التحديات والاحتياجات المختلفة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

ثانياً - أثر كوفيد-19 على خطة عام 2030 والإجراءات الرامية إلى التعافي بشكل أفضل مع تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

11 - نلاحظ بقلق بالغ أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تُحدث معاناة إنسانية وأضراراً اجتماعية - اقتصادية وتفاقم من حدة تلك المعاناة والأضرار. فقد أدت الجائحة إلى استفحال أوجه الضعف القائمة، وعقدت من العراقيل التي تحول دون تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وأتت بعراقيل جديدة، ووسّعت من هوة عدم المساواة بمختلف تجلياتها، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، ورفعت من نسبة البطالة وزادت أعداد الأشخاص الذين خرجوا من القوى العاملة، وهي لا تزال تؤثر بشكل مفرط على الأشخاص الذين يوجدون في أوضاع هشّة، بما في ذلك على كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض أخرى، والنساء والفتيات، والأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المتأثرين بالنزاعات، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والعاملين في الاقتصاد غير النظامي، ومن يعيش من الناس في المناطق الريفية، وغير هؤلاء ممن يعيشون في أوضاع هشّة. ونعرب عن كبير تقديرنا لجميع المهنيين والعاملين في القطاع الصحي، ولجميع العاملين والمتطوعين الآخرين في الخطوط الأمامية، على ما أبدوه من تقان وبذلوه من جهود وتضحيات في التصدي لجائحة كوفيد-19، ونعرب لهم عن دعمنا القوي.

12 - ونؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الدولي وبتعددية الأطراف والتضامن في التصدي على صعيد العالم لجائحة مرض فيروس كورونا المستمرة وعواقبها. ونشدد بوجه خاص على استمرار الحاجة الملحة لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 والأسباب الكامنة وراءها والتحديات التي استقبلت بسببها حتى صارت تعترض التقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة أو صارت تبتدأ ما أحرز فيها من تقدم.

13 - ونحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹²⁾. ونلاحظ بقلق على وجه الخصوص أن ما تحقق من تقدم إنمائي على مدى سنوات، أو حتى على مدى عقود، قد توقف أو تبتدأ، بسبب الآثار المتعددة والواسعة النطاق لكوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. ويساورنا القلق بوجه خاص من تزايد الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، وأوجه عدم المساواة، واختلالات التعليم، والعنف ضد النساء والأطفال، والبطالة، والحواز التي تحول دون الوصول إلى الموارد المالية ودون تطوير بنية تحتية جيدة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، ومن مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية الإضافية التي تؤثر بوجه خاص فيمن يوجدون أصلاً في أشد الأوضاع هشاشة، بالإضافة إلى التحديات المتزايدة التي يفرضها تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ونحن ندرك أن الأزمات العالمية المتعددة والمتراطة التي نواجهها تعرّض أهداف التنمية المستدامة لخطر كبير وتعرقل تحقيق خطة عام 2030. ولنترجم بالتعبئة وتسريع العمل لتدارك أهداف التنمية المستدامة

والحيولة دون أن يترك الركب خلفه أحداً، وذلك عن طريق اعتماد مسارات إنمائية مرنة ومستدامة وشاملة ومنخفضة الانبعاثات من غازات الدفيئة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، بطريقة شفافة وشاملة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ومن أجل التنفيذ الكامل لخطة عام 2030.

14 - ولقد ثبت أن الاقتصاد العالمي يتعافى بطريقة متفاوتة وأن النمو العالمي يواجه مخاطر كبيرة. ونحن ندرک أن التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والفقر، وعدم المساواة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والاضطرابات المستمرة في سلاسل القيمة والإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية، والارتفاع الخطير في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، أمور تتسبب في تفاقم الأخطار المحيطة بأفاق التنمية وتسهم في اتساع فجوات التفاوت في الانتعاش، ولا سيما في أشد البلدان ضعفاً التي تعاني بالفعل من ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي لهذه التحديات الملحة، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على سلاسل القيمة والإمداد العالمية وتعزيزها، ولا سيما بالنسبة للسلع والخدمات الأساسية، مثل الأغذية والزراعة، ودعم الزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولا سيما في أشد البلدان ضعفاً.

15 - لقد كانت جائحة كوفيد-19 دليلاً على العلاقة المعقدة بين البشر والطبيعة. ونحن سنشجع على العمل بنهج الصحة الواحدة وبغيره من النهج الشاملة لتعزيز أوجه التآزر بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والنظم الإيكولوجية. ونشدد على أهمية نهج الصحة الواحدة وغيره من النهج الشاملة التي تحقق فوائد متعددة لصحة ورفاه الناس والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية، والتي من شأنها أن تزيد من تعزيز القدرة على معالجة مسألة فقدان التنوع البيولوجي، ومنع ظهور الأمراض، بما في ذلك حالات العدوى الحيوانية المصدر، وما قد يقع من جوائح في المستقبل، والتأهب لها والتصدي لها، ومكافحة المقاومة لمضادات الميكروبات. ونرحب في هذا الصدد بالشراكة الرباعية الأطراف من أجل نهج الصحة الواحدة، والتي تجمع بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونشير إلى التعريف الإجرائي لنهج الصحة الواحدة، الذي وافق عليه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعنى بنهج الصحة الواحدة، وأيدته منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

16 - ونشجع على اعتماد نهج منسق قائم على الأدلة والعلم، تراعى فيه المخاطر المتعددة، وتشارك فيه جميع مكونات الحكومة والمجتمع، وللوقاية من المخاطر والحد منها، وللتأهب والاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ من أي نوع، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية.

17 - وللتغلب على هذه الجائحة، نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى ضمان الحصول في الوقت المناسب وبأسعار معقولة وبطريقة منصفة على كل ما يتعلق بكوفيد-19 من لقاحات وعلاجات ووسائل تشخيص وغيرها من التكنولوجيات الصحية المأمونة والفعالة والجيدة النوعية. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الفجوة القائمة في فرص الحصول على هذه الأدوات، بما في ذلك على وجه الخصوص تفاوت معدلات التلقيح، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ونحث جميع الجهات الفاعلة على تكثيف الجهود لسد الفجوة القائمة في معدلات التلقيح، بما يتماشى مع استراتيجية التطعيم العالمية لمنظمة الصحة العالمية ومع الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال. ونشدد على الحاجة إلى تطوير وتنشيط الشراكات العالمية والشراكات على جميع المستويات من أجل الرفع من قدرات التصنيع والتوزيع المستدامين على الصعيدين الإقليمي والمحلي للاستجابة بمرونة للاحتياجات الناجمة عن هذه الجائحة وأي جائحة يمكن أن تظهر في المستقبل،

مع مراعاة اختلاف السياقات الوطنية، ونقر بما للتفويض على نطاق واسع ضد كوفيد-19 باعتباره منفعة صحية عامة عالمية من دور في الحد من انتقال العدوى والوقاية من الإصابة الشديدة ومن الوفاة، بغية وضع حد للجائحة.

18 - ونذكر الدور الهام الذي تؤديه مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي التابع للمبادرة، ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، والمبادرات الأخرى ذات الصلة. وتدعو جميع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص إلى مواصلة دعم الآليات المتعددة الأطراف وغيرها من الآليات الفعالة التي تعمل على التعجيل بتطوير اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19، وإنتاجها وإتاحتها بصورة منصفة وإيصالها واستعمالها، وذلك لجميع البلدان التي تحتاج إلى تلك اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص، ونشدد على أهمية سد الثغرات التمويلية التي تشكو منها المرافق المذكورة، ونشجع البلدان التي لديها القدرات اللازمة أن تواصل، بمسؤولية وشفافية، تقاسم الجرعات المتاحة مع مرفق كوفاكس، وكذلك عن طريق القنوات الأخرى المتعددة الأطراف والتبرعات المنسقة المقدمة على الصعيد الثنائي، متى طُلب ذلك، بهدف النهوض بالتوزيع العادل للقاحات على البلدان النامية. ونؤكد من جديد التزامنا بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تلبية احتياجاتها الوطنية من اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص، وبتحسين النظم الصحية والبنى التحتية الصحية الوطنية، بغية تعزيز الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والتصدي لها والمساهمة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

19 - ونحيط علما بإعلان روما الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للصحة الذي عقده مجموعة العشرين، بما في ذلك ما تضمنه الإعلان من نداءات تدعو إلى دعم وتعزيز الهيكل الصحي العالمي القائم المتعدد الأطراف، بحيث تتبوأ منظمة الصحة العالمية في هذا الهيكل مكانة محورية، مع ما ينبغي لها من الفعالية وكفاية التمويل واستدامته واستقراره، لتضطلع بدورها التقني والمعياري والتنسيقي الرائد. ونلاحظ أيضا دعوة الإعلان إلى تلبية الحاجة إلى آليات معززة مبسطة مستدامة منسقة يطبعا الاستقرار لتمويل جهود التأهب للتهديدات الصحية، من قبيل الجوائح، والوقاية منها وكشفها والتصدي لها على المدى البعيد، وكذلك الحاجة إلى قدرات احتياطية.

20 - ونحثّ الدول الأعضاء على زيادة التعاون والتنسيق الدوليين بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك عن طريق المشاركة في العملية الجارية بقصد صياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر يتعلق بالوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها، والتفاوض بشأن ذلك النص، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، وعن طريق دعم تلك العملية، والدفع قدما بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)⁽¹³⁾ والامتثال لها، بما في ذلك عن طريق النظر في إمكانية إدخال تعديلات محددة على تلك اللوائح، ونحيط علما في الوقت نفسه بتقرير لجنة المراجعة المعنية بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وبتقرير لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج الطوارئ الصحية لمنظمة الصحة العالمية، وتقرير الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة.

(13) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

21 - وندعو إلى مواصلة تعزيز التضامن والتعاون الدوليين من أجل مكافحة الجائحة والتعافي منها، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) الحرص على ألا يُترك أحد خلف الركب في أثناء التعافي من الجائحة، والاعتراف بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وتمتع الجميع تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) تحسين سبل الحصول على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص والأدوات الصحية الأخرى الجيدة والمأمونة والناجعة والميسورة التكلفة، بوسائل منها الإسراع بتوسيع نطاق إنتاج اللقاحات على الصعيد العالمي، بما في ذلك في البلدان النامية، عن طريق النشر الملائم للتكنولوجيا والدراية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، كإصدار التراخيص واستخدام أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية عند الضرورة، وتبادل المعارف والبيانات المتعلقة بتكنولوجيات الصحة اللازمة لمكافحة كوفيد-19. ونحيط علما بالقرارات والإعلانات الوزارية المعتمدة في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك القرار الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ونؤيد المناقشة الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن الكيفية التي يمكن بها للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد أن يسهم في تعزيز إمكانية الوصول إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19؛

(ج) العمل على معالجة أوجه التعثر في توزيع وإدارة اللقاحات على الصعيد العالمي بفعالية وكفاءة وإنصاف فيما بين البلدان وداخل كل بلد على حدة، بهدف تعزيز التحصين عن طريق القيام بحملات تلقيح فعالة على الصعيد العالمي؛

(د) تعزيز النظم الصحية، مع التركيز بوجه خاص على الرعاية الصحية الأولية والبنية التحتية الخاصة بالصحة العامة، بهدف إنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش، وزيادة وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى من يعيشون في أوضاع هشّة، بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك من خلال الإعلام والتعليم، وزيادة أوجه الربط بين الصحة العامة والسياسات البيئية؛

(هـ) تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها، وتعزيز دور منظمة الصحة العالمية باعتبارها المنظمة الرائدة والمنسقة في الأمور الصحية الدولية، فضلا عن دور الجهات الفاعلة الصحية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والوطني، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع جميع القطاعات الأخرى ذات الصلة؛

(و) مواصلة تقديم الدعم للآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة لمعالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة؛ وتيسير سبل الحصول على الموارد المالية من أجل تعاف شامل ومستدام وقادر على الصمود؛

(ز) توفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي وتدابير الحماية، بدءا من أكثر الأشخاص تضررا والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛

(ح) العمل من أجل مجتمعات تعزز الصحة وتمكن الناس من أن يعيشوا حياة صحية أكثر، في ظل التسليم بأن تحسين الصحة العامة أمر أساسي لتحقيق الصحة العالمية.

- 22 - ندرك ما لجائحة كوفيد-19 من أثر مستمر على أكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وكذلك على البلدان التي تواجه تحديات خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. ونحن إذ نأخذ في الحسبان اختلاف مستويات التنمية، والأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة والبلدان التي تواجه تحديات خاصة، نكرر الدعوة إلى زيادة الدعم عن طريق اتخاذ إجراءات إضافية عاجلة لمساعدتها على معالجة آثار جائحة كوفيد-19 وتحقيق تعافٍ مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود، بسبل منها تمويل التدابير التحفيزية التي تراعي مواطن الضعف الخاصة بهذه البلدان. ولا يزال القلق يساورنا إزاء ما تواجهه هذه الفئات من البلدان من تحديات خاصة في التعامل مع الأزمات المتعددة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الآثار الشديدة في المديونية والتجارة والسياحة والسلع الأساسية والتدفقات المالية والأمن الغذائي والتعليم، وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- 23 - ونشير إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ونؤكد من جديد أن البلدان النامية المعرضة للكوارث تحتاج إلى اهتمام خاص بالنظر إلى شدة ضعفها وتعرضها للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. وندرك أن وضع وتنفيذ خطط وسياسات وبرامج واستثمارات تُراعى فيها المخاطر أمر أساسي للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندرك أيضاً أن جائحة كوفيد-19 قد فاقمت من الضعف إزاء طائفة أكبر من المخاطر المتنامية، ونشير بقلق بالغ إلى التحذيرات الصريحة الواردة في التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ونشير إلى أن إطار سندي يتضمن إرشادات ذات صلة بالتعافي المستدام من كوفيد-19، وأيضاً بتحديد ومعالجة الدوافع الكامنة وراء مخاطر الكوارث بطريقة منهجية. ونقرّ أيضاً بالجوانب الصحية لإطار سندي ونشدد على الحاجة إلى توافر نظم صحية قادرة على الصمود.
- 24 - ونحن ندرك أن قطاعات أساسية أخرى، اقتصادية واجتماعية، خارج الرعاية الصحية والتعليم، من قبيل السلع الأساسية والزراعة والنظم الغذائية والخدمات الاجتماعية والسياحة والثقافة والرياضة، قد تأثرت بشكل مختلف بجائحة كوفيد-19، وتلتزم بتكثيف الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط وتعزيز ودعم هذه العوامل الهامة في التنمية المستدامة، بما في ذلك لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع وخلق فرص العمل اللائق. وندرك أيضاً ما يترتب على كوفيد-19 من آثار على مشكلة المخدرات العالمية، ونشدد على أن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها أمر يتطلب جهوداً منسقة متعددة التخصصات، وأن هذه الجهود ينبغي أن تصبح لها الأولوية القصوى في فترة ما بعد كوفيد-19، تمشياً أيضاً مع بيان لجنة المخدرات لعام 2021 بشأن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ الالتزامات المشتركة للدول الأعضاء بالتصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها⁽¹⁴⁾.
- 25 - ونؤكد من جديد أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة فيما بين البلدان. ونرحب بعمل اللجان الإقليمية ونعترف بالمساهمة القيمة للمنديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، بوصفها منابر لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم الدول الأعضاء فيها في متابعة واستعراض خطة عام 2030 في المناطق وفي التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية، بما في ذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي.

(14) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 8 (E/2021/28)، الفصل الأول، الفرع باء، القرار 1/64.

ثالثا - الأهداف قيد الاستعراض المتعمق والاستعراضات الوطنية الطوعية

26 - نشيد بالبلدان الـ 44⁽¹⁵⁾ التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022. ونشجع جميع البلدان على استخدام النتائج الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية، وعلى تبادل نهج ومسارات التنمية ذات الطابع المحلي من أجل تسريع الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ونعرب عن تقديرنا لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية على دعمه لعملية التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية. ونشيد كذلك بالبلدان الـ 188 التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية حتى الآن.

27 - ونشجع مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة، في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها، وفي التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية. ونشجع البلدان على النظر في وضع خرائط طريق وطنية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعرضها حتى عام 2030. ونشجع كذلك على إشراك السلطات المحلية وتمكينها لضمان الملكية المحلية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من قبل المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، ولإضفاء الطابع المحلي على تلك الأهداف. ونرحب في هذا الصدد بالاستعراضات الطوعية دون الوطنية والمحلية باعتبارها أداة أساسية لإظهار التقدم المحرز وتعزيز تبادل الخبرات بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، بالتنسيق والتآزر مع الجهات الفاعلة الوطنية. ونسلم بأهمية مراعاة سياسات التعاون الإنمائي عند إنجاز الاستعراضات الوطنية الطوعية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي.

28 - ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية لكي تعالج بشكل أفضل أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة، بحيث تعزز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة ولإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال نُهج تقوم على مشاركة جميع مكونات الحكومة وجميع مكونات المجتمع، من بين أمور أخرى، فضلا عن الحوكمة الشاملة التي يمكن أن تحدث تغييرا يفضي إلى التحول.

29 - ونلاحظ بقلق أن غايات أهداف التنمية المستدامة المحدد لها عام 2020 موعدا للإنجاز لم تتحقق كاملة. ونلتزم بالحفاظ على سلامة خطة عام 2030 وتحقيق هذه الأهداف في إطار زمني سريع يتمشى مع درجة الإلحاح المعبر عنها في الخطة، مع تتبع العمليات الحكومية الدولية الجارية المتصلة بها ومراجعتها بالكامل حتى تعكس الغايات المحدثة مستوى مناسباً من الطموح لعام 2030.

(15) إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، وبوتسوانا، وبيلاروس، وتوغو، وتوفالو، وجامايكا، والجزيل الأسود، وجيبوتي، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسويسرا، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، وملديف، وهولندا، واليونان.

الهدف 4، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

30 - نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، وبتنفيذ جميع الغايات المندرجة تحت الهدف 4. ونلاحظ مع القلق أن إجراءات إغلاق المدارس على صعيد العالم بشكل غير مسبوق خلال جائحة كوفيد-19 قد أثرت بشدة على تعلم الأطفال والشباب ونمائهم ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وقد كان لإغلاق المدارس أثر مفرط على الفتيات والأطفال والشباب الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وعلى الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في ظروف النزاع وما بعد النزاع، واللاجئين، والأطفال والشباب المشردين، والأطفال المنتمين إلى الأقليات، إضافة إلى الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة أصلاً بين البلدان وبين النظم التعليمية وداخلها في سبل الحصول على التعليم الجيد وفرص التعلّم مدى الحياة. وأصبحت الفجوة الرقمية واضحة بين من يملكون الوسائل اللازمة لمواصلة التعلّم عن بعد ومن لا يملكون تلك الوسائل. ومما يزيد من تفاقم أثر الجائحة على تكافؤ فرص التعلّم هذه، الفجوات الرقمية وكذلك الفجوة بين الريف والحضر والفجوة الرقمية بين الجنسين. فحاجتنا اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

31 - والحق في التعليم من حقوق الإنسان، وهو السند في إعمال حقوق الإنسان الأخرى وتحقيق التنمية المستدامة. والاستثمار في التعليم الجيد والمنصف والشامل يتطلب تمويلاً مستداماً، ونحن نشجع الحكومات على الاستثمار في تعليم عام مرّن شامل وقادر على مواجهة الصدمات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستثمار في نماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل المرحلة الابتدائية، وهو ما من شأنه أن يحد أيضاً بشكل مباشر من عمل المرأة غير المدفوع الأجر في مجال رعاية الأطفال. ونشجع جميع الحكومات على إعطاء الأولوية للرفع من حصة الإنفاق العام على التعليم أو الحفاظ عليها بما يتماشى مع إعلان باريس: دعوة عالمية للاستثمار في مستقبل التربية والتعليم، حيث يشجع الإعلان الحكومات على إعطاء الأولوية للتمويل المحلي والدولي الموجه للتعليم وعلى حماية هذا التمويل وزيادته وفقاً للمعايير الدولية للإنفاق العام. وبينما يكتسي التمويل المحلي للتعليم أهمية قصوى، فإن ثمة حاجة إلى التمويل الدولي لسد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الموارد والاحتياجات في البلدان النامية، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى البلدان المتوسطة الدخل. ونسلم أيضاً بأهمية التعليم بالنسبة للتنمية المستدامة، بما في ذلك أهمية التنوع الثقافي من أجل التنمية المستدامة، ونشجع جميع البلدان وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تعزيز هذا التنوع عن طريق الأدوات التعليمية.

32 - ونلتزم باتخاذ تدابير إضافية لتجنب أزمة متعددة الأجيال في مجال التعليم، وندعو إلى التخفيف من آثار إغلاق المدارس وتقليص الميزانيات الوطنية للتعليم، بما في ذلك الآثار الماسّة بالتعلّم وتغذية الأطفال، والعنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي وإساءة معاملة الأطفال. وهذا يستدعي إعادة فتح المدارس في ظروف آمنة، وتوفير بيئات تعلّم آمنة وفعالة وخالية من العنف وشاملة للجميع، واتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لضمان عودة المدرسين المؤهلين إلى عملهم وعودة الطلاب إلى مدارسهم، وإعادة عملية التعلّم إلى سابق عهدها وبسط حالة من الطمأنينة، وذلك باتباع نهج ميسر للجميع ومتكامل ومتعدد القطاعات، ينبذ التمييز ويراعي احتياجات الأطفال والاعتبارات الجنسانية. ونشجع الدول أيضاً على تكثيف الجهود لوضع استراتيجيات تصحيحية لتسريع التعلّم وتدارك ما فات من أجل

التخفيف من الخسائر المتكبدة على صعيد التعلّم وتمكين الأطفال والمراهقين من المهارات الأساسية، مثل الإلمام بالكتابة والقراءة والحساب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة التعليم وبرامج التعلّم خارج المدارس للأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس وللبالغين الأميين، ولا سيما بالنسبة لأشد الناس فقرا ومن هم في أوضاع هشّة، ولا سيما الفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية والمجمعات المحلية والأطفال والشباب ممن يعيشون في أوضاع من النزاع والطوارئ الإنسانية، واللاجئون والأطفال والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، والحوامل من النساء والفتيات، والأمهات صغيرات السن، والمشردون من الأطفال والشباب.

33 - ونذكر آثار جميع الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان على التعليم، وندعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث على قطاع التعليم، مع مراعاة الخدمات الحاسمة الأهمية، مثل الصحة والتغذية وحماية الأطفال والصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي. ونشدد على الحاجة إلى أن تكون البنية التحتية التعليمية والمرافق المدرسية وممارسات التعليم والتعلّم، القائم منها والجديد، مراعية للمخاطر ومرنة ومتاحة للجميع بشكل كامل. وهذا يستدعي توجيه الموارد المالية وغيرها من الموارد نحو تعزيز هذه الجهود. ونشدد على أهمية التشجيع على إدماج المعرفة المتعلقة بمخاطر الكوارث واستمرارية عملية التعلّم في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، وكذلك في التعليم والتدريب المهنيين.

34 - ونسلم بأهمية توفير التعليم الجيد للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونشير إلى التزامنا بضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد لجميع الأطفال، ذكورا وإناثا، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. ونشجع الحكومات على اعتماد استراتيجيات وسياسات وميزانيات للتعليم والتعلّم مدى الحياة تضمن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، تمكينهن في التعليم وعن طريق التعليم. ونؤكد من جديد التزامنا ببناء وتحديث مرافق تعليمية تراعي احتياجات الأطفال وذوي الإعاقة والفروق بين الجنسين، وبتهيئة بيئات تعلّم آمنة وصحية وفعالة وشاملة للجميع وخالية من العنف والمخدرات. وتلتزم بالربط بين البرامج والسياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب وتنمية المهارات والعمالة اللائقة للشباب، بما في ذلك عمالة الشابات، وإعطاء الأولوية لتلك البرامج والسياسات، تسليما منا بأن المساواة في الحصول على التعليم الشامل والمنصف والجيد أمر يعزز تمكين الشباب والنساء ويسمح لهاتين الفئتين بالمشاركة وتولي أدوار قيادية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة وبفعالية وعلى نحو هادف. ونشدد على الدور الرئيسي لمهنة التدريس في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعليم والتعلّم في جميع المستويات. ونشجع على تعزيز التطوير المهني المستمر للمدرسين، بما في ذلك تطوير كفاءاتهم الرقمية وطرائق التدريس التي تركز على المتعلم، ونعترّم الاستثمار في رفاههم وتمكينهم من شروط عمل لائقة.

35 - ونشجع على تعزيز التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الاستراتيجيات القليلة الاعتماد على التكنولوجيا والاستراتيجيات التي لا تعتمد عليها، وإتاحة الوصول إلى الإنترنت العريض النطاق وأجهزة التكنولوجيا، والاتصال الإلكتروني، والشمول الرقمي ومحو الأمية الرقمية، وإدماج الكفاءات الرقمية ضمن النظام التعليمي، بما في ذلك من خلال الاستثمارات المخصصة للمدرسين ومهنة التدريس، وتعزيز تطوير المهارات والكفاءات الرقمية، بطرق منها الاستثمار العام في التأهيل الرقمي، والتخصص في التكنولوجيات الرقمية، والاقتصاد الرقمي، والبنى التحتية الرقمية، والسياسات العامة، وتطوير المؤسسات، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي.

36 - ونشير إلى إعلان باريس: دعوة عالمية للاستثمار في مستقبل التربية والتعليم، الذي اعتمد في باريس في الاجتماع العالمي للتعليم لعام 2021، بما فيه من إشارة إلى عمل اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030. ولنلتزم بتعزيز التعاون العالمي في مجال التعليم لأغراض منها، على سبيل المثال لا الحصر، المساعدة على ضمان ورصد التنفيذ الكفء والفعال للالتزامات المعلنة في الاجتماعات العالمية المعنية بالتعليم، وذلك من خلال الآلية العالمية للتعاون في مجال التعليم وبغيرها من الوسائل المناسبة. ونعرب عن تقديرنا للشراكات المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة القائمة في مجال التعليم، ونشجع على مواصلة تقديم الدعم.

37 - ونتطلع إلى عقد الأمين العام مؤتمر قمة معنيا بتحقيق التحول في التعليم، ونناشد الدول الأعضاء أن تعمل، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال التعليم، ولا سيما مع الشباب والمجتمع المدني، على إحداث تحول في نظم التعليم لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وإعداد مجتمعاتنا بشكل أفضل للمستقبل، بضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع، فضلا عن إتاحة التعليم التقني والمهني والعالي بتكلفة معقولة؛ وتعزيز إلمام الجميع بالقراءة والكتابة والحساب، وتسخير التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية؛ وبناء وتطوير مدارس شاملة للجميع ومنصفة وآمنة وصحية؛ وتوسيع نطاق المنح الدراسية للتعليم العالي في البلدان النامية؛ وزيادة أعداد المدرسين المؤهلين في البلدان النامية. وندعو مؤتمر القمة أن يأخذ في الاعتبار السياسات والإجراءات الموصى بها في هذا الإعلان. وندعو الأمين العام إلى التشاور مع البلدان وضمان مشاركة الشباب في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة وفي فعاليات المؤتمر.

الهدف 5، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

38 - نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتنفيذ جميع الغايات المدرجة ضمن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي سيكون له دور حاسم في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعل منه أولوية في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وفي ما يأتي بعد ذلك. ويجب أن تكون الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحقيق تعاف مستدام وشامل ومرن من كوفيد-19 مراعية للمنظور الجنساني وتعزز وتضمن مشاركة المرأة وتوليها أدوارا قيادية بصورة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة على جميع المستويات. وسوف نحرص على تمتع جميع النساء والفتيات تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، طوال حياتهن، دون تمييز من أي نوع. فإن التعميم الممنهج لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030 لا يزال أمرا بالغ الأهمية.

39 - ونؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان. فكثيرا ما تواجه النساء والفتيات أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز، ونحن ندرك في هذا الصدد الآثار غير المتناسبة الواقعة على جميع النساء والفتيات، ولا سيما من يعيش منهن في أوضاع هشّة وفي ظروف من النزاع، فضلا عن نساء وفتيات الشعوب الأصلية. ونكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى معالجة العوائق الهيكلية القائمة، مثل القوانين والسياسات التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية والممارسات الضارة والمعايير والمواقف الاجتماعية السلبية، وذلك لضمان حماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات، إضافة إلى تمكينهن من سبل الحصول على ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات والميراث والموارد

الأخرى، والتصرف فيها، ومن سبل الحصول على الانتماء والموارد المالية والخدمات. ونحث البلدان على إدماج استراتيجيات المساواة بين الجنسين بشكل تام في الأطر الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تعزيز الإجراءات العاجلة وزيادة اتساق السياسات، مدركين بأن تحقيق المساواة بين الجنسين سيتطلب إجراءات محددة الأهداف تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياساتنا وبرامجنا بشكل منهجي.

40 - ونسلم بعلاقة التعاضد بين كلٍ من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والتنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين⁽¹⁶⁾، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية⁽¹⁷⁾، والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض الإعلان وبرنامج العمل، وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية. ونحيط علماً بالمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة في هذا الصدد. ونقر بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وكفالة مشاركة النساء وتوليهن أدواراً في القيادة واتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي جميع القطاعات بصورة كاملة وهادفة وفعالية وعلى قدم المساواة، عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تتعم بالسلام والعدالة ولا يُهمَّش فيها أحد، ولتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية على نحو مستدام وشامل للجميع، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان، وكفالة الرفاه للجميع. ونؤكد من جديد أن جميع النساء والفتيات يضطلعن بدور حيوي باعتبارهن عناصر تغيير لتحقيق التنمية المستدامة.

41 - ونسلم بأن النساء والفتيات يتعرّضن بشكل غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، والعنف الجنسي والجنساني، بل وللهلاك أثناء الكوارث وفي أعقابها. وندعو إلى إرساء سياسات وخطط وبرامج وسبل تمويل للحدّ من مخاطر الكوارث تكون مراعيةً للمنظور الجنساني وشاملةً للمنظور الإعاقة، ونقرّ بأهمية الدور القيادي للمرأة في إدارة المخاطر على نحو يراعي المنظور الجنساني. ونذكر أن تمكين جميع النساء، ومنهن ذوات الإعاقة، لكي يتولين القيادة والترويج في المجال العام لنُهج لمواجهة الكوارث والتعافي منها وإعادة التأهيل والإعمار تتسم بالإنصاف بين الجنسين ويمكن للكل الاستفادة منها أمرٌ حيوي لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك لإدارة مخاطر الكوارث على نحو فعال ولتصميم سياسات وخطط وبرامج للحدّ من مخاطر الكوارث مراعيةً للمنظور الجنساني وتوفير الموارد لها وتنفيذها.

42 - ونلاحظ مع القلق أن جائحة كوفيد-19 أثرت سلباً على التقدّم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وهي تهدد بتقويض التقدّم نحو إعمال حقوق الإنسان الواجبة لهن. فقد تضررت النساء والفتيات أكثر من غيرهن من فقدان الوظائف وضياح فرص التعليم، في حين ازدادت أعباؤهن غير المتكافئة أصلاً في أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، ولا سيما في حالة النساء والفتيات اللاتي يعانين من أوضاع هشة. ونحن ندعو إلى دعم التوسع في برامج الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني وإلى تعزيز شبكات الأمان من خلال نظم الحماية الاجتماعية وتدبيرها. وقد اشتدت خلال الجائحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الأسري، وتأثرت سبل الحصول على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية. وفي حين اضطلعت النساء بدور

(16) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4 - 15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(17) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5 - 13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

رئيسي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، بحكم وقوفهن في الخطوط الأمامية كعاملات صحيات ومقدّمات للرعاية وعملهن كمديرات وقائدات لجهود التعافي، فإنهن لا يزلن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية كما أن حقوقهن وأولوياتهن لا يجري في أغلب الأحوال تناولها صراحةً في تدابير الاستجابة والتعافي.

43 - ونحن نلتزم بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها والتصدي لها، سواء وقعت في المجال العام أم المجال الخاص وسواء حدثت في سياق الاحتكاك الشخصي أم في السياقات الرقمية، ومنها مثلاً العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الأسري، والقتل المرتبط بنوع الجنس، بما فيه قتل الإناث، والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي، وكذلك عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالأشخاص والرق المعاصر وغير ذلك من أشكال الاستغلال. ونشدّد على أن العنف ضد النساء والفتيات يشكّل عقبة كبرى تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وعلى أنه انتهاكٌ لحقهن في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهن، وندعو إلى تمكين المرأة من الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف القانوني الفعالة وخدمات الرعاية الصحية والخدمات النفسية - الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

44 - ويجب علينا أن نواصل حماية وتعزيز حق جميع النساء في العمل وحقوقهن في مكان العمل، وتيسير المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في سوق العمل، وضمان حصول المرأة على فرص متكافئة في الالتحاق بالعمل اللائق والوظائف الجيدة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. ويتطلب ذلك توافر سياسات تستند إلى الحوار الاجتماعي وترمي إلى تحقيق جملة أهداف منها القضاء على الفصل المهني والأعراف الاجتماعية التمييزية وأشكال التمييز الجنساني، ودعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي في جميع القطاعات، وضمان الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، ومنع جميع أشكال التمييز والعنف والتحرش الجنسي والقضاء عليها، وضمان سلامة جميع النساء في عالم العمل، وتعزيز الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية. وسنقدم برامج محدّدة ونحشد الموارد المالية والتكنولوجيات لدعم النساء كي يُعدن إلى النشاط الاقتصادي، بما في ذلك توفير إمكانات الحصول على العمل اللائق والتدريب والخدمات المالية وتعزيز تمكينهن الاقتصادي.

45 - وملتزم بضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المنفق عليه طبقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

46 - ونسلم بالأدوار والمساهمات الهامة لنساء وفتيات الشعوب الأصلية، والنساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية والمناطق النائية، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء ذوات الملكيات الصغيرة والمزارعات الأسريّات ورائدات الأعمال الحرة، والنساء المشتغلات بصيد الأسماك، بوصفهن حارسات على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وعناصر للتغيير في مجال التصدي لتغير المناخ، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتعزيز التنمية المستدامة للزراعة ومصائد الأسماك، وضمان الأمن الغذائي والتغذية. وندعم إمكانات وصولهن إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية وملكيتهن لها ووصولهن على الخدمات المالية. وستنخذ الخطوات اللازمة من أجل حماية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما يشمل النساء.

47 - ونؤكد من جديد ضرورة الاعتراف بالحصة غير المتناسبة من أعمال الرعاية والعمل المنزلي المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تتحملها النساء والفتيات وضرورة تقدير قيمتها واعتماد تدابير تهدف إلى التقليل من هذه الأعباء وإعادة توزيعها، والحاجة إلى تعويض وتمثيل من يؤمن بأعمال الرعاية المدفوعة الأجر، بما في ذلك بتحسين الأجور وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وضمان مشاركة النساء المقدمات للرعاية في عمليات التخطيط وصنع القرار المتعلقة بتنفيذ السياسات والميزانيات والخطط. ويتطلب ذلك تعزيز تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة المعيشية بالتساوي وإعطاء الأولوية لجملة أمور منها توافر البنى التحتية الجيدة والمستدامة التي لها قابلية الصمود ويمكن التعويل عليها، وسياسات الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، والخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة والتكلفة الميسورة التي يسهل الحصول عليها، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر خدمات الرعاية ورعاية الطفل وإجازة الأمومة أو الأبوة أو إجازة الوالدين.

48 - ونحن نعترف بما تقدمه النساء والفتيات من مساهمات حيوية في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ونسلم بأهمية تنفيذ سياسات مراعية للأسرة وذات منحى أسري تهدف، في جملة أمور، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بجميع حقوق الإنسان، ونسلم أيضاً بالحاجة إلى ضمان مراعاة جميع سياسات وبرامج التنمية المستدامة للاحتياجات والتوقعات المتغيرة للأسر في إطار أدائها لوظائفها المتعددة، وبالحاجة إلى احترام حقوق وقدرات ومسؤوليات جميع أفراد الأسرة. ونسلم بأهمية إشراك الرجال والفتيات على نحو كامل، بوصفهم عناصر تغيير ومستفيدين منه وباعتبارهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

49 - ونشجع على تعزيز وتنفيذ عمليات تخطيط وميَّزنة مراعية للمنظور الجنساني وعلى وضع وتعزيز منهجيات وأدوات لرصد وتقييم الاستثمارات من أجل تبين نتائجها من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين، ونؤكد من جديد أهمية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها من أجل وضع وتمتين السياسات والبرامج العامة القائمة على الأدلة.

50 - ونؤكد من جديد أن مشاركة المرأة على نحو كامل ومتساوٍ وفعال وذي مغزى في جميع مراحل عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام هي أحد العوامل الأساسية في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد نؤكد من جديد كذلك الجهود المتواصلة التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، وفقاً لولاية كل منها، من أجل إيلاء أولوية عليا لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في سياق خطة عام 2030.

الهدف 14، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

51 - إننا نؤكد مجدداً التزامنا القوي بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وباستخدامها وإدارتها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبالسعي بشكل حاسم وعاجل إلى توسيع نطاق العمل المتصل بالمحيطات من أجل التعجيل بتنفيذ كافة غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ونرحب، في هذا الصدد، بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمحيطات وإعلانه السياسي وندعو إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

52 - ونحن ندرك أن صحة المحيطات وإنتاجيتها واستدامتها وقدرتها على الصمود أمرٌ جوهري للحياة على كوكبنا وأن رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بصحة محيطاتنا وإنتاجيتها. ونجدد الإعراب عن تصميمنا على وقف التدهور في صحة وإنتاجية محيطاتنا ونظمها الإيكولوجية البحرية والساحلية وعكس مساره وعلى حماية قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية وحفظهما واستعادتهما. ونشدّد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل متعدّد التخصصات وشامل للقطاعات إزاء إدارة المحيطات، وإلى تعزيز التعاون والتنسيق واتساق السياسات على جميع المستويات من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وندرك أن حفظ الموارد المائية الحية وإدارتها المستدامة استراتيجية فعالة لحماية وإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز منعة سبل كسب الرزق، والحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية. وسنتخذ تدابير فعالة، متشياً مع النهج التحوّطي والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، من أجل حفظ المحيطات ومواردها وحمايتها من الأخطار الطبيعية والأخطار التي هي من صنع الإنسان وردها إلى حالتها الأولى.

53 - ونؤكد ضرورة تعزيز الحفاظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها عن طريق تنفيذ القانون الدولي على نحو ما تجسّده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽¹⁸⁾ التي توفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، وذلك وفق ما تشير إليه الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽¹⁹⁾.

54 - وإننا نشعر بالجزع إزاء حالة الطوارئ العالمية التي تتعرّض لها المحيطات من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ما تشهده من تغيّرات بطيئة الحدوث ومن ظواهر متطرفة ذات صلة بمستوى سطح البحر أصبحت أكثر تواتراً وشدة، وهي تغيّرات وظواهر من المتوقع أن تتفاقم في العقود القادمة، حيث يُنتظر أن تتراجع الشعاب المرجانية بنسبة 70 إلى 90 في المائة مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية مع توقّع حدوث خسائر أكبر (أكثر من 99 في المائة) عند بلوغ الزيادة في الاحترار العالمي درجتين مئويتين. ويشكّل ارتفاع مستويات سطح البحر والتآكل الساحلي واحترار المحيطات وتحمّضها تهديدات خطيرة للعديد من المجتمعات المحلية البشرية التي تعيش على السواحل والنظم الإيكولوجية الساحلية، ويمكن أن تؤثر تلك التهديدات على توافر الغذاء والماء ونوعيتهما، ولا سيما في البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالتنمية المستدامة.

55 - ونحن ندرك ما لجائحة كوفيد-19 من آثار فادحة على الاقتصادات القائمة على المحيطات، ولا سيما الاقتصادات القائمة على المحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى البحارة والصيادين، وقد كان تأثيرها السلبي عليهم تأثيراً غير متناسب. ونقر أيضاً بالتهديد الذي تشكّله جائحة كوفيد-19 على صحة المحيطات من جراء الإدارة غير السليمة للنفايات، بما في ذلك النفايات البلاستيكية، مثل معدات الوقاية الشخصية، التي فاقمت مشكلة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المحيطات.

56 - وندعو إلى تحفيز الإجراءات من أجل صحة المحيطات لكفالة توفير مصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة قدرأ كافيأ من الأغذية المأمونة والمغذية، اعترافاً منأ بأن تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية للتحوّل نحو منظومات غذائية مستدامة ولتحقيق الهدف 2 من

(18) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363

(19) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

تلك الأهداف بحلول عام 2030. ونشدّد مرة أخرى على أهمية إنهاء الصيد غير القانوني الذي يتم دون إبلاغ ودون تنظيم، ونرحب بالاتفاق المتعلق بالإعانات المقدّمة إلى قطاع مصائد الأسماك الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. ونسلّم بأهمية اعتماد ممارسات صيد مستدامة ومسؤولة ومراعية للمخاطر، وحظر الإعانات الضارة المقدّمة إلى قطاع مصائد الأسماك التي تؤدي إلى الزيادة المفرطة في قدرات الصيد وإلى الإفراط في صيد الأسماك، وبأهمية تحسين التنفيذ الفعال والشامل للجميع لآليات إدارة مصائد الأسماك.

57 - وندعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ونشدّد على الحاجة إلى مواصلة تكثيف البحوث والتعاون في المجال العلمي البحري من أجل إثراء ودعم عملية صنع القرار، والنهوض بمراكز وشبكات المعارف من أجل تعزيز التبادل الطوعي للبيانات العلمية وأفضل الممارسات والدراية الفنية، وتحسين بناء القدرات على جميع المستويات، وتعبئة الموارد المالية الكافية من جميع المصادر، وتيسير النقل الطوعي للتكنولوجيا إلى البلدان النامية، والمساهمة في حماية البيئة البحرية وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، ومكافحة التلوث البحري بجميع أنواعه، وضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ونكرر الدعوة إلى تعزيز القدرات في مجال العلوم والبحوث البحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال عقد علوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، تمشياً مع الغاية 14-7 من غايات أهداف التنمية المستدامة.

58 - ونشدّد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية صوب القضاء على المدى الطويل على التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئات البحرية، بما في ذلك من خلال تعزيز خطط العمل الوطنية للسعي إلى تلافي القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية من كافة المصادر والتقليل منهما والقضاء عليهما وبتشجيع نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما فيها نهج كفاءة استخدام الموارد ودورة العمر الكاملة، التي تُصمّم بموجبها المنتجات والمواد بحيث يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها وبالتالي تُحفظ في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، هي والموارد التي صُنعت بها، ويُحال دون توليد النفايات أو يُقلّل منه إلى أدنى حد ممكن. وسنواصل جهود توعية الجمهور وإشراك الجهات صاحبة المصلحة في منع التلوث بالمواد البلاستيكية من خلال تشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة والمسؤولة.

59 - ونرحب بالقرار 14/5 الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة وانتهت فيه إلى عقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية، وملتزم بمتابعة تنفيذ هذا القرار بنشاط من خلال المشاركة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية على أمل أن تستكمل عملها بحلول نهاية عام 2024.

60 - ونشدّد على ضرورة وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، يتسم بالطموح والتوازن والتوجّه العملي والفعالية والقوة وتكون له قابلية إحداث تحوّل في هذا المجال، وندعو إلى إرساء إطار من هذا القبيل. ونسلّم أيضاً بأهمية العمل الفعال والناجح الذي يضطلع به المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وندعو الوفود المشاركة إلى التوصل دون إبطاء لاتفاق طموح في هذا المجال وذلك إدراكاً منا للمساهمة المحتملة لنتائجه في النهوض بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

61 - ونؤكد على الصلة بين استدامة وصحة المحيطات والعمل المناخي، ونسلط الضوء في هذا الصدد على أهمية استخدام النظم الإيكولوجية وحمايتها وحفظها وإصلاحها على نحو مستدام، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية، من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس ذات الصلة وتلك التي سيُنصّ عليها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 عند اعتماده. ونسلّم بأن انبعاثات غازات الدفيئة وتغيّر المناخ يؤثران تأثيراً خطيراً على المحيطات، بما في ذلك من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة درجات الحرارة والتحمّض، وبأن المحيطات هي أيضاً مصدر رئيسي لحلول التخفيف من آثار تغير المناخ، بوصفها بالوعة رئيسية للكربون، وحلول التكيّف معها. ونشدّد في هذا الصدد على أهمية تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في اتفاق باريس والحاجة إلى النظر في كيفية إدماج وتعزيز العمل القائم على المحيطات في سياق العمل المضطلع له بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونرحب أيضاً بالدعوة الموجهة إلى رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية الإطارية من أجل إجراء حوار سنوي لتعزيز العمل القائم على المحيطات.

62 - ونؤكد أيضاً الدور البالغ الأهمية للبيئة والنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفالة الأمن الغذائي والتغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس. ونحن، إذ نشير إلى أن عام 2022 هو السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية، نعترف بدور صغار منتجي الأغذية البحرية في هذا الصدد، ونشجع على دعم استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وعن طريق زيادة فرص وصول المشتغلين بقطاع مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق إلى الموارد والأسواق.

63 - ونسلّم بأهمية الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية في معالجة مسألة حماية المحيطات ومواردها وحفظها وإعادة العافية إليها واستخدامها المستدام وبمساهمة تلك الحلول والنهج في الحد من مخاطر الكوارث، ونشدّد على أهمية إرساء نظم للإنذار المبكر والتأهب بغية درء تهديدات الأخطار المتصلة بالمحيطات والتخفيف منها، بما في ذلك من خلال إدماج تلك النهج في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل منع التلوث والحدّ من مخاطر الكوارث وآثارها وتكلفتها وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها بغية النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030.

64 - ونرحب بالقرار الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة بتشكيل فريق معني بالعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث.

65 - ونشدّد على الأهمية الحيوية لصحة المحيطات واستدامة الاقتصادات القائمة عليها بالنسبة للنساء والفتيات، ونقرّ بما لتدهور المحيطات من أثر غير متناسب عليهن، بما يشمل عواقب التلوث بالمواد البلاستيكية في المحيطات وغيرها من الكتل المائية على الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق وصحة النساء والفتيات. وندرّك أهمية كفالة تمكين الناس، ولا سيما الأطفال والشباب، بتزويدهم بالمعارف والمهارات الملائمة التي تمكّنهم من فهم أهمية صحة المحيطات وضرورة الإسهام فيها، بما في ذلك في مجال صنع القرار، من خلال تعزيز ودعم التعليم الجيد والتعلّم مدى الحياة من أجل الدراية بأمور المحيطات.

الهدف 15، حماية النظم الإيكولوجية البرية وإصلاحها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

66 - تؤكد مجدداً التزامنا بحماية النظم الإيكولوجية البرية وحفظها وإصلاحها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وتنفيذ كافة غايات الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة.

67 - ونشدّد على أن التنوع البيولوجي، هو ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي التي يوفرها، يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وترتكز عليه التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ونقرّ مع بالغ القلق بأن التحديات المتشابكة المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي والتصحر، وتدهور المحيطات ومصادر المياه العذبة، والتلوث، والمخاطر المتزايدة التي تهدد صحة الإنسان والأمن الغذائي تشكّل تهديداً اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً ما برح يتزايد ويعرقل تحقيق التنمية المستدامة. ونلاحظ بقلق عميق الاتجاه المستمر الملاحظ فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي كما نلاحظ أن الآثار المترتبة على إزالة الغابات والتصحر والجفاف والفيضانات تمثل تحديات ذات بُعد عالمي يلحق وقعها الأشد بالبلدان النامية وبالأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، وخاصة أبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ونقرّ أيضاً بأن مكافحة إزالة الغابات والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف أمرٌ مهم لتحقيق تعافٍ مستدام ومرن وشامل للجميع من أزمة كوفيد-19. ونؤكّد الحاجة الملحة إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي وعكس مساره بحلول عام 2030، وذلك في إطار تنفيذ خطة عام 2030 وتشجيع تحوّل اقتصادي شامل للجميع في المناطق الريفية، مع الإشارة أيضاً إلى عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021-2030.

68 - ونشدّد على ضرورة الاستفادة من التكامل في تنفيذ خطة عام 2030 واتفاقيات ريو الثلاث - بشأن التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر - وضرورة تعزيز هذا التكامل من أجل تشجيع اتباع نهج متنسق إزاء معالجة فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية.

69 - ونشدّد على الحاجة الملحة إلى الإدارة المستدامة للغابات وإلى حماية الأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية وإصلاحها وحفظها واستخدامها على نحو مستدام، ولا سيما تلك الكائنة في مناطق محمية، بوصفها مصارف ومستودعات طبيعية للتنوع البيولوجي وغازات الدفيئة تقلل من الهشاشة في مواجهة آثار تغير المناخ وتتيح استمرارية الدورة الهيدرولوجية. وهي تدعم أيضاً الدور الحيوي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على النظم الإيكولوجية لكسب عيشها وتقوم بدور رئيسي في تعهدها بالرعاية، ونشير في هذا الصدد إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁽²⁰⁾ والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤكّد كذلك أن الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والنظم الإيكولوجية الجبلية وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وأن تغير المناخ والاحترار العالمي لا يزالان يشكّلان تهديداً مباشراً لها.

70 - ونسلم بأهمية الحلول القائمة على الطبيعة⁽²¹⁾ والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تحمي النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، الطبيعية منها أو المعدلة، وتحفظها وتستعيدتها وتكفل استخدامها وإدارتها على نحو مستدام وتتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فعال وقابل للتكيف. ونشدّد على أهمية توفير الاستثمار الطويل الأجل والميسور التكلفة في هذه النهج وتكثيف الجهود على جميع الجبهات للتصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والتّحات والجفاف والفيضانات وفقدان التنوع البيولوجي وندرة المياه وتلوث المياه، وهي جميعاً مما ينظر إليه بوصفه تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبرى تعطل التنمية المستدامة العالمية، مع العمل في الوقت نفسه على توفير الرفاه للإنسان وضمان وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي، والمساهمة في سلامة الكوكب وصحة الإنسان وفي تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ونسلم كذلك بأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة يمكن أن يسهما إسهاماً كبيراً في الحد من مخاطر الكوارث والتقليل من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ بوسائل منها إكساب النظم الإيكولوجية الهشة، بما فيها النظم الإيكولوجية الزراعية، قابلية التكيف وزيادة صلابتها وجعلها أكثر ممانعة. وما زلنا ندعو إلى إبداء مزيد من الإرادة السياسية، وإلى توفير الموارد وتعبئتها، وبناء القدرات، وتعميم حفظ التنوع البيولوجي داخل القطاعات وفيما بينها، وإلى التعاون التقني والعلمي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية وإصلاحها وتحفيز الزخم لهذا الغرض، وتعزيز هذه النهج للحد من مخاطر الكوارث بغية تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

71 - ونؤكد من جديد التزامنا بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030⁽²²⁾ وبأهدافها العالمية المتعلقة بالغابات. ونرحب بنتائج الدورة السابعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي عُقدت في الفترة من 9 إلى 13 أيار/مايو 2022، ونؤكد من جديد أيضاً دور المنتدى في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وحفظها وفي تعبئة وسائل التنفيذ، بما يشمل الترويج للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، والتعاون التقني، وتقديم المساعدة التقنية والموارد المالية، ولا سيما لفائدة البلدان النامية. ونلاحظ أيضاً مع التقدير ما سُهد في الآونة الأخيرة من إعلانات وتعهدات وتطورات متصلة بالغابات، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الإسهامات ذات الصلة بالغابات التي نُص عليها في إعلان القادة المعتمد في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي.

72 - ونحن، إذ نشير إلى إعلان عام 2022 سنة دولية للتنمية المستدامة للجبال، نشدّد على أن الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الجبلية وحمايتها وحفظها وإصلاحها أمور تسهم جميعها في تنفيذ خطة عام 2030، كما نسلّم بالدور الهام الذي يؤديه غلافها الجليدي، ولا سيما بالنسبة إلى التنوع البيولوجي وإنتاج الأغذية والمياه العذبة، ونسلط الضوء على أهميتها الثقافية، وننادي بالحاجة الماسة إلى توطيد التعاون الدولي لصالح البلدان الجبلية النامية، ولا سيما للقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي.

(21) على نحو ما يعرفها قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعنون "الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة" (UNEP/EA.5/Res.5).

(22) انظر قرار الجمعية العامة 285/71.

73 - وندعو الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا⁽²³⁾، ونشجع بشدة الأطراف في الاتفاقية على مواصلة سياساتها الوطنية مع الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030⁽²⁴⁾. وندعو إلى اتخاذ الإجراءات من أجل مكافحة العواصف الرملية والترابية ونقر بها بوصفها تحدياً جدياً للتنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لها.

74 - ونؤيد وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يتسم بالطموح والتوازن والتوجه العملي والفعالية والقوة وبقابلية إحداث تحول، يستند إلى أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020⁽²⁵⁾ ويرمي إلى بلوغ ما يفوقها ويكون متوائماً مع خطة عام 2030 ومتضمناً مطامح يسهل مستوياتها إحداث التغييرات اللازمة لتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من حيث الأخذ بمنظور التنوع البيولوجي وتعميمه في جميع القطاعات والسياسات. ونرحب بانعقاد الجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في كونمينغ بالصين، في إطار الموضوع الذي اقترحه البلد المضيف، ونحيط علماً بإعلان كونمينغ الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع. كما نتطلع إلى انعقاد الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر للمؤتمر في مونتريال بكندا وإلى ما سينتهي إليه من نتائج، بما في ذلك الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

75 - ونبرز الحاجة إلى تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك لدعم تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإطارها العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ولتعزيز حشد الموارد من جميع المصادر، العام منها والخاص، بما يعظم الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المتوافرة وبيسر الحصول على الدعم حيثما تدعو الضرورة، من أجل التوسع بصورة كبيرة في الدعم المقدم لأغراض التنوع البيولوجي من خلال بناء القدرات والتعاون العلمي والتقني والنقل الطوعي للتكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الحوافز التي تضرر بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، ينبغي إنهاؤها أو إلغاؤها تدريجياً أو إصلاحها من أجل تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن أو تجنبها، وأنه ينبغي وضع وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، بما يتفق ويتناغم مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، مع أخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بعين الاعتبار.

الهدف 17، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

76 - نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبتنفيذ جميع غايات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

77 - ونحن، إذ نشير إلى الأهمية المحورية لخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، نؤكد مجدداً الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية⁽²⁶⁾ الذي عُقد في عام 2022.

(23) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(24) ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر 7/أ-13، المرفق.

(25) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المقرر 2/10، المرفق.

(26) E/FFDF/2022/3.

78 - ونؤكد مجدداً أن حشد الموارد أمر حاسم الأهمية من أجل بلوغ أهداف خطة عام 2030. ويشكل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمراً ملحاً لأن التمويل العام الدولي بالغ الأهمية لدعم التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، مع مراعاة ضرورة أن تكون الجهود والبيئات المؤاتية المحلية والدولية متواكبة والحاجة إلى تكملة تعبئة الإيرادات المحلية بدعم يتدفق من جميع المصادر. ونلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2020 خلال الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ونشدد على ضرورة أن يستمر هذا الاتجاه. ونحث الشركاء الإنمائيين على زيادة حجم التزامات كل منهم على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمّة لأقل البلدان نمواً.

79 - ونذكر أن الموارد المحلية إنما تتأتى في المقام الأول من النمو الاقتصادي الذي تدعمه بيئة مؤاتية على جميع المستويات. ولتنفيذ أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما في ذلك وضع السياسات الضريبية المواجهة للتقلبات الدورية، وتوفير هامش تصرف كافٍ في المجال المالي، وإرساء الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبّي احتياجات الناس. ونشدد أيضاً على ضرورة حشد الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق تحسين الإدارة الضريبية والقدرة على تعبئة إيرادات أخرى، والوفاء بالتزامات المتعلقة بمنع الفساد وغسل الأموال على نحو فعال. ونجدد التزامنا بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها. وسنعزز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما نلاحظ تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030.

80 - ويساورنا القلق لما يسببه الازدياد الحاد في المديونية العامة العالمية من تقاوم في مواطن الضعف المتعلقة بالديون والتي كانت موجودة قبل الجائحة. ونلاحظ مع القلق أن التقييمات تشير إلى أن 60 في المائة تقريباً من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل يواجه الآن درجة عالية من خطر التعرّض لضائقة ديون أو يشهد بالفعل ضائقة ديون، بينما يظل نحو ربع البلدان المتوسطة الدخل معرضاً لدرجة عالية من الخطر. ونلاحظ كذلك أن 60 في المائة من البلدان التي خفّضت وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تصنيفها خلال جائحة كوفيد-19 هي بلدان متوسطة الدخل. ويساورنا القلق أيضاً لتزايد تكاليف الفائدة في أفقر البلدان ولأنها لا تزال مرتفعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في وقت تواجه فيه هذه البلدان أسعار فائدة أعلى وانتعاشاً أبطأ، وتخفيضات لتصنيفات جدارتها الائتمانية، ونقصاً مستمراً في الإيرادات. ونشدد على أن التمويل بالاقتراض ربما يمكّن البلدان من الاستجابة لحالات الطوارئ وتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة. ونعيد تأكيد ضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الدين في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز التمويل بالاقتراض، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء.

81 - ونرحب بالاستجابة المتعددة الأطراف للجائحة، بما في ذلك مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين ونادي باريس، مع ملاحظة عدم مشاركة الدائنين من القطاع الخاص. ونقرّ بالتنفيذ الجاري للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ونؤكد على أهمية

تكثيف الجهود لتحسين الإطار المشترك وتنفيذه في الوقت المناسب وبطريقة منظمة ومنسقة. ونشجع دائني مجموعة العشرين ونادي باريس على مناقشة الخيارات المتاحة لتطبيق مبدأ التماثل في معاملة الجهات الدائنة من القطاع الخاص والجهات الدائنة الرسمية الثنائية الأخرى، وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى البلدان النامية المثقلة بالديون، والنظر في إتاحة فترات تجميد مؤقت لسداد الديون على أساس كل حالة على حدة طوال فترات التفاوض، وتيسير الإعادة السريعة لإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال بعد عمليات إعادة الهيكلة. ومن شأن هذه التحسينات أن تمنح البلدان المدينة قدرًا أكبر من اليقين وأن تيسر تقديم صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الدعم المالي بسرعة.

82 - ونشدّد على الحاجة إلى وضع مقاييس لتقدير التقدّم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بغية إيجاد نهج للتعاون الدولي يكون أكثر شمولاً لمختلف الشرائح.

83 - ونشدّد على أن الشراكات ستكون ذات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوصفها أداة فعالة لتعبئة المزيد من الموارد البشرية والمالية والخبرات المتخصصة والتكنولوجيات والمعارف. ونلاحظ دور الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك الشراكات مع القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني، في تعزيز الاستثمار الاستراتيجي الطويل الأجل في أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في المجالات التي يمكن أن تسهم إسهاماً أكبر في التعافي من جائحة كوفيد-19 ومما ترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية، بطرق منها اعتماد التمويل المبتكر في جملة مجالات منها النظم الصحية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة. ونشجع كذلك التدابير والشراكات المحددة الهدف التي تتصل بالقضاء على الفقر؛ وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والزراعة المستدامة، والمنظومات الغذائية، وسلاسل الإمداد ذات الصلة؛ والمياه؛ والربط الرقمي؛ وخلق فرص العمل؛ والحماية الاجتماعية؛ واقتصاد الرعاية؛ وتطوير البنى التحتية المستدامة والجيدة النوعية؛ ونمو الإنتاجية.

84 - ونسلم بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات في تشكيل الظروف التي تؤثر على التدفقات المالية وتعبئة رأس المال من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونلتزم بدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة لمواءمة سياسات واستراتيجيات التمويل مع أولويات الاستثمار والأطر القانونية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لمخاطر الكوارث والتنمية المستدامة بما يتماشى مع خطة عام 2030 وإطار سنداى والأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس. وسنتخذ خطوات ملموسة لتحفيز وتوسيع نطاق التمويل الخاص الميسور التكلفة والطويل الأجل المقدم للاستثمارات التي تسهم في أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وتتماشى معها. ونسلم أيضاً بضرورة إخضاع الشركات التجارية الخاصة لمزيد من المساءلة عن تأثيرها في التنمية المستدامة، ووضع آليات مالية مبتكرة لدعم نماذج مستدامة للعمل التجاري.

85 - ونرحب بدور التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين الشمال والجنوب، ونكرر تأكيده، فهو لا يزال يشكل حافزاً أساسياً للتنمية المستدامة. ونرحب بما يقّمه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إسهامات في تنفيذ خطة عام 2030، وتحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وكذلك في التصدي لجائحة كوفيد-19، ونكرر تأكيد أهمية هذه الإسهامات؛ ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو بالأحرى مكمل له، وأنه عنصر هام من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية. ونسلم بضرورة تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

86 - ونشجع التعاون الدولي الذي يدعم بناء القدرات الإحصائية وإمكانات الوصول إلى البيانات في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفاً التي تواجه أكبر التحديات في إنتاج بيانات وإحصاءات آنية عالية الجودة وموثوق بها ومصنّقة، وفي جمع مثل هذه البيانات وتحليلها واستخدامها. ونشجع منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المعنية على الاستفادة من التكنولوجيات المستجدة وتطبيقاتها، على النحو المناسب، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير والفعالية في تحليل وجمع البيانات، ونشدّد على ضرورة سد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها.

87 - ونبرز أهمية الجهود المستمرة الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليتها وأثره، هو وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال الماليات العامة، بما في ذلك التقيّد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها.

88 - ونلاحظ اعتماد اللجنة الإحصائية المؤشر 17-3-1 الجديد المقترح في إطار الغاية 17-3 من غايات أهداف التنمية المستدامة (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية). وسنواصل تنظيم مناقشات مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن المقياس الجديد لتقييم "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة"، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يكتفى من الالتزامات المقطوعة بالفعل.

89 - وندعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون المساس بالدعم الجاري، إلى إقامة التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى البلدان المضيفة، وجمهور اللاجئين، والبلدان الأصلية للاجئين، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والمشردين والنقل من العبء الثقيل الذي تتحمله وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة.

90 - ونلاحظ التحديات التي تواجهها البلدان النامية التي تُرفع من فئة أقل البلدان نمواً، وبالأخصّ البلدان التي تكون عرضة للتأثر الشديد بالصدمات وغيرها من الكوارث. وفي حين نسلم بالتقدم الذي أُحرز صوب رفع البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه استيفاء معايير رفع البلدان من تلك الفئة وكفالة أن يكون رفعها منها مستداماً لا رجعة فيه. ونحن نشجع لجنة السياسات الإنمائية على أن تواصل العمل مع أقل البلدان نمواً والبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من تلك الفئة وتلك التي رفعت منها حديثاً بغية التوصل إلى فهم النطاق الكامل للآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19، بما يتماشى مع عمل اللجنة المتعلق بالتنمية المستدامة والتعافي من الجائحة بطريقة تتوافر فيها مقومات المرونة.

91 - وندعو إلى إرساء سلاسل قيمة ونظم نقل عالمية وإقليمية مستدامة وشاملة للجميع تتسم بالمرونة ويُسر التكلفة، بما في ذلك من وإلى البلدان النامية غير الساحلية، من أجل المساعدة على التصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات القائمة وتلافي الاضطرابات في المستقبل، مع الاعتراف بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي محركٌ مهم للتنمية المستدامة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

92 - ونؤكد مجدداً التزامنا بتشجيع نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعالمية والاستناد إلى القواعد والانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ به وشمول الجميع وعدم التمييز والإنصاف، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

- 93 - ونرحب بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وببدء النشاط التجاري في إطار الاتفاق في 1 كانون الثاني/يناير 2021 من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى مضاعفة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وهو ما يقوي قدرة أفريقيا على الصمود في مواجهة الأزمات وتعافيها في مرحلة ما بعد كوفيد-19 ويعزّز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 94 - ونشدّد على دور الشمول المالي بوصفه أداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال زيادته فرص الحصول على القروض والمنتجات والخدمات المالية، بما في ذلك ما يُقدّم منها بشروط ميسّرة، وتعميمه تلك الفرص لتشمل الجميع، ولا سيما النساء، ولتحسين إدارة الموارد العامة والخاصة. كما نقرّ بدور الشمول الرقمي بوصفه وسيلةً لتعزيز الشمول المالي للجميع.
- 95 - ونرحب بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ونحيط علماً باعتماد وثيقتها الختامية المعنونة "عهد بريدجتاون".

رابعاً - المسائل الأخرى ذات الأولوية

- 96 - نشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متناسقة لتنفيذ نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- 97 - ونؤكّد من جديد أن تغيير المناخ يشكل واحداً من أكبر التحديات في عصرنا وأن آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. ونلاحظ مع بالغ القلق نتائج مساهمة الفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني والفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، ومنها أن الظواهر المناخية والأحوال الجوية المتطرفة وآثارها الضارة على الناس والطبيعة ستزداد حدة باطراد مع كل موجة إضافية من الارتفاع في درجات الحرارة. ونحث على التنفيذ الكامل للالتزامات المناخية العالمية والوطنية القائمة المتعهد بها من جانب جميع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. ونحث على تنفيذ اتفاق باريس ونتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ، وسنعمل على تحقيق نتائج طموحة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في شرم الشيخ، مصر.
- 98 - ونؤكّد من جديد هدف اتفاق باريس المتمثل في الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى يقل بكثير عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في ما لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. ونسلم بأن آثار تغيير المناخ ستكون أقل بكثير لو ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية مقارنة بارتفاعها بمقدار درجتين مئويتين، ونعقد العزم على مواصلة الجهود من أجل حصر ارتفاع درجة الحرارة في 1,5 درجة مئوية. ونسلم بأن حصر الاحترار العالمي في 1,5 درجة مئوية يتطلب تخفيضات سريعة وكبيرة ومطرّدة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، بما في ذلك خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2010 وخفضها إلى مستوى الصفر حوالي منتصف القرن، فضلاً عن تخفيضات كبيرة في غازات الدفيئة الأخرى. ونسلم بأن تحقيق ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة خلال هذا العقد الحاسم الأهمية، على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة ومبدأ الإنصاف، بما يجسد المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. ونكرر أيضاً، وفقاً للمادة 4

من اتفاق باريس، تأكيد الهدف الرامي إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مع التسليم بأن وقف ارتفاع الانبعاثات سيطلب وقتاً أطول من البلدان النامية، وإلى كفاءة تخفيضات سريعة بعد ذلك وفقاً لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة بالوعات غازات الدفيئة في النصف الثاني من هذا القرن، على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

99 - ونشير إلى المادة 3 وإلى الفقرات 3 و 4 و 5 و 11 من المادة 4 من اتفاق باريس ونطلب إلى البلدان أن تعيد النظر في أهداف عام 2030 وتعززها في مساهماتها المحددة وطنياً حسب الاقتضاء لمواءمتها مع هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس بحلول نهاية عام 2022، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ونحث البلدان التي لم تبلغ بعد عن استراتيجياتها الإنمائية الخفيفة انبعاثات غازات الدفيئة والطويلة الأجل المشار إليها في الفقرة 19 من المادة 4 من اتفاق باريس بما يكفل الانتقال العادل إلى خفض الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن أو زهاء ذلك، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، أن تقوم بذلك بحلول الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

100 - ونؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي بشأن العمل المناخي الابتكاري، بما في ذلك التقدم التكنولوجي، على صعيد جميع الجهات الفاعلة في المجتمع والقطاعات والمناطق، بما يسهم في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس. ونسلم بضرورة ضمان عمليات انتقال عادلة تعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل اللائق والوظائف الجيدة، بطرق منها جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة وبالقدرة على تحمل تغير المناخ، بسبل منها نشر التكنولوجيا ونقلها وتوفير الدعم للبلدان النامية.

101 - ونهيب بالأطراف التعجيل بتطوير التكنولوجيات ونشرها وتعميمها، واعتماد سياسات للانتقال إلى نظم طاقة منخفضة الانبعاثات، بما في ذلك عن طريق الإسراع بتعميم موسع لتوليد الطاقة النظيفة والتدابير الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، بسبل منها التعجيل ببذل جهود خفض التدرجي للطاقة المولدة من الفحم التي لا تزال منتشرة والإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الكفؤ، مع تقديم الدعم الموجه لأفقر الفئات وأكثرها ضعفاً بما يتماشى مع الظروف الوطنية والاعتراف بالحاجة إلى الدعم من أجل انتقال عادل.

102 - ونلاحظ بأسف شديد أن هدف البلدان المتقدمة النمو المتمثل في أن تشترك في تعبئة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2020 في سياق إجراءات التخفيف المجدية والشفافية بشأن التنفيذ لم يتحقق بعد، ونرحب بزيادة التعهدات التي قطعتها العديد من البلدان المتقدمة النمو وبخطة تقديم التمويل المناخي. ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء الكامل بهدف تعبئة 100 بليون دولار على وجه السرعة وحتى عام 2025، ونشدد على أهمية الشفافية في الوفاء بتعهداتها. ونرحب مع التقدير ببدء المداولات بشأن تحديد هدف كمي جماعي جديد بشأن التمويل المناخي، ونتطلع إلى برنامج العمل المخصص الذي وضع بموجب المقرر 9/م أ ت-3 وإلى المشاركة البناءة في الإجراءات الواردة فيه.

103 - ونشدد على الحاجة إلى تعبئة التمويل المناخي من جميع المصادر للوصول إلى المستوى اللازم لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس، بما في ذلك زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية زيادة كبيرة، بما يتجاوز 100 بليون دولار سنوياً. ونحث جميع البلدان المتقدمة النمو على تقديم الدعم المعزز،

بوسائل منها الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لمساعدة البلدان النامية في مجالي التخفيف والتكيف، مواصلة لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، ونشجع البلدان الأخرى على تقديم هذا الدعم أو الاستمرار في تقديمه طواعية. ونحث كذلك البلدان المتقدمة النمو على أن تزيد بحلول عام 2025 ما تقدمه جماعيا من التمويل المناخي للبلدان النامية لأغراض التكيف إلى ما لا يقل عن ضعف مستوياته في عام 2019، في سياق تحقيق توازن بين التخفيف والتكيف في توفير موارد مالية مزيدة، مع الإشارة إلى الفقرة 4 من المادة 9 من اتفاق باريس.

104 - ونسلم بأهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف في تنفيذ اتفاق باريس بفعالية، ونرحب بالإعلان عن برنامج العمل الشامل غلاسكو - شرم الشيخ الممتد على سنتين بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف.

105 - ونهيب بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسائر المؤسسات المالية والقطاع الخاص أن تهض بتعبئة التمويل من أجل توفير الموارد بالحجم اللازم لتحقيق خطط المناخ، ولا سيما لأغراض التكيف، ونشجع البلدان على مواصلة استكشاف نهج وأدوات مبتكرة لتعبئة التمويل من مصادر خاصة لأغراض التكيف.

106 - ونذكر أن تغير المناخ قد أدى فعلا، وسيؤدي بشكل متزايد، إلى وقوع خسائر وأضرار، وأنه مع ارتفاع درجات الحرارة، ستشكل الآثار الناجمة عن الظواهر المناخية والجوية المتطرفة، فضلا عن الأحداث البطيئة الحدوث، تهديدا اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا متزايدا أشد من أي وقت مضى. ونرحب بقرار إقامة حوار غلاسكو بين البلدان والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة لمناقشة ترتيبات تمويل الأنشطة الرامية إلى درء الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد ممكن ومعالجتها.

107 - ونشير إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. ونحيط علما، في هذا الصدد، بالحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة المعقود في 24 أيلول/سبتمبر 2021 لتعزيز تنفيذ ما يرد في خطة عام 2030 من أهداف وغايات تتعلق بالطاقة، دعما لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. ونحيط علما بخريطة الطريق العالمية التي اقترحها الأمين العام للتجديد بالعمل على تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد ضرورة الانخراط المتواصل في تنفيذ هذا الهدف.

108 - ونرحب بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعنى بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي يترأسه الأمين العام ويدعو إلى عقده، ونحيط علما بتقريره الموجزين عن الأزمة الثلاثية الأبعاد.

109 - ونسلم بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تشكل مصدرا هاما للتنوع الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية وتوليد الدخل، وتسمح بتحقيق زيادات سريعة ومستمرة في مستويات المعيشة لجميع الناس، وتوفر الحلول التكنولوجية للتصنيع السليم بيئيا. وندعو إلى تعميق التعاون للتجديد بتصنيع وتحديث البلدان النامية على نحو شامل للجميع ومستدام، عن طريق توفير الدعم، في جملة أمور، لتطوير التكنولوجيا والبحث والابتكار على الصعيد المحلي، بسبل منها نقل التكنولوجيا بشروط منق عليها على نحو متبادل، وبناء القدرات في مجال الإنتاج الصناعي والصناعة التحويلية لمساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل أفضل في سلاسل الصناعة والقيمة والإمداد والأسواق العالمية.

110 - ونسلم بالحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف لتوفير العمل اللائق للجميع، وحماية حقوق العمل الواجبة لجميع العمال، وتعميم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق تعزيز نظم الحماية الاجتماعية. ونحيط علما مع التقدير بمبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية. وسوف نواصل مراعاة الدور الحاسم للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل لصالح أفقر الفئات وأشدّها ضعفا وتحسين سبل معيشتها، وتعزيز تدابير الدعم لإشراك المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جهود الانتعاش. ونؤكد الحاجة إلى تعزيز بناء قدرات هذه المشاريع وتحسين فرص حصولها على التمويل، وتعزيز الشمول المالي. ونسلم أيضا بالدور والإسهام الحاسمين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة، ونؤكد كذلك على أن ريادة الأعمال والإبداع والابتكار أمور من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل الجيد واللائق. ونؤكد أهمية وضع سياسات لتوسيع فرص العمل والإنتاجية في كل من القطاعين الريفي والحضري عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي وإنعاشه، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التكنولوجيات التي تولد العمالة المنتجة، وتشجيع العمل الحر، وريادة الأعمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونشجع البلدان على التصدي للتحديات البنوية الطويلة الأجل التي يواجهها سكان الأرياف، وعلى إنشاء نظم شاملة للحماية الاجتماعية مكيفة وفقا لاحتياجات سكان الأرياف، ومعالجة الأبعاد المتعددة للفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، والاستثمار في تنمية الزراعة المستدامة، وتوطيد السياسات المتعددة القطاعات وخطط العمل الوطنية من أجل تعزيز قدرة صغار المنتجين والأسر المزارعة على الصمود والتكيف.

111 - وتمشيا مع الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة ومن أجل تعزيز الجهود الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والتغلب على جائحة كوفيد-19 والوقاية من الأمراض الأخرى، نحتاج على وجه السرعة، في جملة أمور، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حصول الجميع وبشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة، وتحسين نوعية المياه، وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون عبر الحدود حسب الاقتضاء، وحماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، وأيضا من أجل ضمان إمدادات مستدامة بالمياه لتوفير مقومات الحياة والزراعة وإنتاج الأغذية والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه وخدماتها وغير ذلك من الفوائد. ونشير أيضا إلى الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون الدولي وبناء القدرات لدعم البلدان النامية في هذه المجالات ودعم مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي. ونشير إلى العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028، وإلى الهدف المتوخى منه المتمثل في زيادة التعاون والشراكة على جميع المستويات من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا. وندعو أيضا إلى توكي أهداف طموحة وعملية وشاملة للجميع في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في عام 2023.

112 - ونؤيد المسارات الناشئة المراد بها دعم تسريع خطة عام 2030، مثل خطة "الفضاء 2030: الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة وخطة تنفيذها"⁽²⁷⁾، بوصفها استراتيجية تطلعية لإعادة تأكيد ولتعزيز مساهمة الأنشطة الفضائية والأدوات الفضائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الاعتراف بأن منافع الفضاء ستجلب للجميع في كل مكان.

113 - ونسلم بدور المهاجرين الإيجابي وبإسهاماتهم في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك بإثراء المجتمعات بالقدرات البشرية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات لدعم الإدماج الكامل للمهاجرين في جهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، تمشياً مع الظروف الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نجدد التزامنا بتشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة، وبخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نواصل تطوير البيئات السياساتية والتنظيمية المواتية القائمة التي تيسر المنافسة والتنظيم والابتكار في سوق التحويلات المالية، وتوفير أدوات تعزز الشمول المالي للمهاجرين وأسرههم. ونحيط علماً بإعلان التقدم المحرز الأول الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي اعتمده الجمعية العامة⁽²⁸⁾.

114 - ونرحب بتعيين رئيس الجمعية العامة فريق الخبراء الرفيع المستوى لوضع اللمسات الأخيرة على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول نهاية عام 2022. ونتطلع إلى مداوات فريق الخبراء التي ستعرف الجمعية العامة على عمل الفريق، ونشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الإمكانيات التي سيجلبها مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كواحد من معايير تحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسر.

115 - ونعترف بالدور الحاسم للشباب بوصفهم عوامل للتنمية المستدامة والعمل المناخي والسلام. وبوصفنا عناصر تغيير حاسمة الأهمية وحملة مشعل خطة عام 2030 للأجيال الحالية والمقبلة، نشدد على أهمية إشراك الأطفال، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل⁽²⁹⁾، والشباب، ولا سيما من يعيش منهم في أوضاع هشّة، وأهمية دعم مشاركتهم الكاملة والفعالة والهادفة والشاملة في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها. ونلتزم بإشراك الشباب في وضع ورصد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الممتدة عبر الأجيال والمصمّمة لتلبية احتياجاتهم الخاصة، وضمان إعطاء الأولوية لتعليم الشباب وتنمية مهاراتهم وجعل فرص العمل اللائق في متناولهم، ولمدهم بمقومات الفعالية والقيادة. ونحيط علماً، في هذا الصدد، باستراتيجية "الشباب لعام 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب" ونشجع على التعجيل بتنفيذها على نطاق المنظومة ككل، حسب الاقتضاء. ونسلم بأهمية منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منبراً رئيسياً لمشاركة الشباب في عمل الأمم المتحدة، ونشجع على زيادة مشاركة الشباب في دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى ودورات الأمم المتحدة ومنندياتها الأخرى، بما في ذلك ضمن الوفود الوطنية، حسب الاقتضاء. ونشيد أيضاً بالتزام الشباب بالعمل المناخي، ونلتزم بالتواصل الهادف مع الشباب

(27) قرار الجمعية العامة 3/76.

(28) قرار الجمعية العامة 266/76، المرفق.

(29) United Nations, Treaty Series, vol. 1577, No. 27531.

في عمليات رسم السياسات وصنع القرار ذات الصلة، بناء على المبادرات القائمة ذات الصلة، مثل مبادرة الشباب من أجل المناخ (Youth4Climate)، ومؤتمر الأمم المتحدة للشباب المعني بتغير المناخ، والشبكة العالمية للشباب من أجل التنوع البيولوجي التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

116 - ونسلم بأن بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود يجب أن يبدأ بالاستثمار في جميع الأطفال والشباب، واحترام حقوقهم والإسهام في ضمان أن ينشأوا منذ الطفولة المبكرة في بيئة آمنة صحية خالية من الفقر والجوع ومن جميع أشكال التمييز والعنف والإهمال والتهم والانتهاك والاستغلال، سواء في سياق الاحتكاك الشخصي أو في العالم الرقمي، وأن يتم من خلال القضاء على جميع الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ونسلم بأن منع انتهاكات حقوقهم والتصدي لها أمر أساسي لتسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على السلام.

117 - ونرحب بالمساهمة المتزايدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها في تعظيم أثر عمل الأمم المتحدة المضطلع به دعماً لتنفيذ البلدان لخطة عام 2030.

خامسا - خريطة طريقنا إلى المضي قدما

118 - ندعو إلى تجديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة لتحقيق انتعاش أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود، والتصدي لآثار جائحة كوفيد-19، وحالات عدم الاستقرار والنزاع المشهودة حاليا في العالم، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وغير ذلك من العقبات النظامية التي تعترض تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحث البلدان على اعتماد استراتيجيات إنعاش مستدامة شاملة للجميع وقادرة على الصمود باعتبارها عنصرا هاما يسهم في العمل من أجل الانتعاش والنمو المستدامين على الصعيد العالمي وفي تسريع وتيرة التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 ودفع عجلة التغيير المفضي إلى التحول من أجل مجتمعات أكثر شمولاً وعدلاً. وندعو إلى تنفيذ هذا الإعلان ونؤكد من جديد التزامنا بالإجراءات الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2019⁽³⁰⁾، وفي الإعلانات الوزارية السابقة الصادرة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ونذكر الحاجة الملحة إلى الإسراع بخطى العمل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك من خلال جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، من أجل تحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030.

119 - وإذ نؤكد من جديد الأهمية المحورية لمبدأ تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين، الذي تتبوأ فيه الأمم المتحدة مركز الصدارة، في التصدي للتحديات العالمية وتسريع الإجراءات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"⁽³¹⁾، بوصفه رؤية ملموسة وأساسا تواصل الدول الأعضاء النظر فيه من أجل المضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي، في جملة أمور.

(30) قرار الجمعية العامة 4/74، المرفق.

(31) A/75/982.

120 - ونجدد التزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب وبتسريع العمل من أجل الحد من أوجه عدم المساواة، بسبل منها على الخصوص تعزيز الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والمشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة للمرأة في صنع القرار ورسم السياسات أمر ضروري، وأن ذلك سيسهم إسهاما حاسما في إحراز التقدم عبر جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وينبغي أن تكون جميع الإجراءات، بما فيها ما يتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، مراعية للمنظور الجنساني، وأن تكفل تمتع جميع النساء والفتيات تمتعا كاملا على أساس المساواة بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

121 - ونسلم بالحاجة إلى زيادة تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص وتحسين مواءمتها تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. ونسلم أيضا بالحاجة إلى تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين، مع ملاحظة الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة.

122 - ونحن ملتزمون بتسريع الإجراءات الرامية إلى التصدي للآثار المترتبة عن تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، مع مراعاة الظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) زيادة الموارد المالية بهدف تحقيق التوازن بين التكيف والتخفيف، مع مراعاة الاستراتيجيات القطرية وأولويات البلدان النامية واحتياجاتها، وجعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة وبالقدرة على تحمل تغير المناخ، وفقا لاتفاق باريس والنتائج الحكومية الدولية المتفق عليها في إطار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ؛

(ب) مكافحة التلوث البيئي وتعزيز قدرتنا على الاستخدام المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية وإصلاحها وحمايتها، ومنع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛

(ج) الترويج للحاجة إلى إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات، من أجل حماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما العمل على اعتماد إطار عالمي معزز للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

(د) تعزيز الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتمويل التعاون المالي والتقني من أجل الوقاية من التلوث بجميع أنواعه والحد منه ومكافحته في جميع البيئات؛

(هـ) توفير سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وتعزيز الأدوات اللازمة للتنفيذ الفعال للسياسات والاستراتيجيات المائية على جميع المستويات، من خلال تحسين إدماج المسائل المائية في جميع القطاعات الأخرى ذات الصلة. وندعو إلى سد الفجوة في تمويل المياه عن طريق تعبئة وسائل تمويل مبتكرة وشاملة للجميع من المصادر المستمدة من القطاعين العام والخاص والمصادر الدولية والمحلية؛

(و) تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الهيئة العالمية الرائدة المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة، وتشجع على تنفيذ التبعيد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كجهة رسمية تدافع عن قضايا البيئة العالمية؛

(ز) أن نحيط علماً، عند الاستعراض المعمق لهدفي التنمية المستدامة 14 و 15، بالالتزامات الطوعية التي تعهدت بها أكثر من 100 دولة عضو لضمان حماية أو حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من الأراضي والمحيطات على المستوى العالمي ضمن مناطق محمية، وبغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق بحلول عام 2030.

123 - ونحث على اتخاذ إجراءات عالمية إضافية دعماً للانتعاش الاقتصادي المنصف والمستدام، بتصحيح الاختلالات في النظام المالي العالمي، والالتزام مجدداً بالعمل على تحقيق الإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي. ونحيط علماً مع الاهتمام باقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر قمة كل سنتين للنهوض باقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود. ونشدد على أهمية ضمان مبدأ الشمول في مناقشاتنا بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والمسائل المالية في الأمم المتحدة.

124 - ونسلم بأن البنية التحتية تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعدّ الاستثمار في البنى التحتية العالية الجودة التي يعول عليها والمتسمة بالاستدامة والقدرة على الصمود أمراً بالغ الأهمية للتعافي من كوفيد-19 وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الهدف 9 الذي يتوخى تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم لها، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

125 - وندعو إلى دعم زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في البلدان النامية التي تأثرت بجائحة كوفيد-19، مع التسليم بدورها الرئيسي في النمو الاقتصادي والتنمية. ونسلم بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تحد من أوجه عدم المساواة ويمكن أن تساعد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية على الانتقال إلى أنشطة الصناعة التحويلية وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.

126 - ونعقد العزم على التصدي للحوافز الاستثمارية، بما في ذلك المخاطر الكبيرة المتصورة والحقيقية المتعلقة بالاستثمارات المستدامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وعدم وجود قنوات لتوليد مشاريع مستدامة مضمونة. وفي هذا الصدد، نسلّم بالدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار المستدام والجيد في البنى التحتية، بالعمل من خلال المبادرات القائمة، ونعقد العزم على اتخاذ خطوات لنشر وسائل التمويل المختلط على نطاق واسع، حسب الاقتضاء، من أجل استخدام جميع مصادر تمويل البنى التحتية.

127 - ونهيب بالدول الأعضاء ذات المراكز القوية على صعيد المدفوعات الخارجية النظر في توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان المحتاجة، في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. ونتطّع إلى التفعيل المسرّع للصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي بوصفه آلية جديدة لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً لتوفير تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأطر القانونية الوطنية. وسنواصل استكشاف الخيارات القابلة للتطبيق لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

128 - ونحيط علما مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر القمة الذي عقد في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021 في روما. ونحيط علما أيضا بموجز الرئيس وبيان العمل بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، اللذين أصدرهما الأمين العام. ونحيط علما أيضا بمؤتمر القمة المعني بالتغذية من أجل النمو الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2021 في طوكيو، اليابان. ونهيب بجميع الجهات الفاعلة أن تتخذ الالتزامات الطوعية التي تعهد بها كل منها في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، بما في ذلك المسارات الوطنية وانتلافات العمل، حسب الاقتضاء، بناء على الأولويات الإقليمية والوطنية وعلى أساس احترام السياسات والأولويات الوطنية. ونحيط علما بإنشاء مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، ونهيب بمنظومة الأمم المتحدة العمل مع المركز من أجل دعم الحكومات لتطوير وتعزيز مسارات وطنية قائمة على أهداف التنمية المستدامة من أجل إحداث تحول مستدام في المنظومات الغذائية، وهي مسارات وضعها بالفعل 117 بلدا. ونشجع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة والمركز على التشاور مع البلدان بشأن شكل وطريقة عملية التقييم لعام 2023. ونتطلع إلى تقارير متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية المقدمة في دورات المندى السياسي الرفيع المستوى. ونشير أيضا إلى الدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها ولجنة الأمن الغذائي العالمي. ونلتزم بالارتقاء بنهج متكاملة ومتوازنة وشاملة إزاء المنظومات الغذائية، من خلال الحوار عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة المتعددين وبين الأجيال، لضمان الأمن الغذائي والتغذية، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، وبناء منظومات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.

129 - ونهيب بالبلدان وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة مواصلة تشغيل سلاسل الإمداد بالأغذية والمواد الزراعية، بما في ذلك القدرة على بذر الحبوب، وحماية المحاصيل القائمة، وتربية الماشية، والبنية التحتية لتجهيز الأغذية، وجميع النظم اللوجستية، وضمان استمرار تجارة الأغذية والمواشي والمنتجات والمدخلات الضرورية للإنتاج الزراعي والغذائي ونقلها إلى الأسواق، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، ودعم العمال والمزارعين، بمن فيهم المزارعات، العاملين في قطاع الزراعة وسلاسل الإمداد بالأغذية لمواصلة عملهم الأساسي، بما في ذلك عبر الحدود، على نحو مأمون، وتعبئة وتخصيص موارد كافية وتعزيز البنية التحتية المستدامة والقدرات المؤسسية من أجل التعجيل بتنفيذ منظومات زراعية وغذائية مستدامة، وتوفير إمكانية الحصول المستمر على الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية والميسورة التكلفة، وتوفير شبكات الأمان والمساعدة الاجتماعية الكافية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لفقدان سبل العيش وارتفاع أسعار الأغذية على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ونشدد على أن ذلك يزيد من تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد والاحتياجات من المساعدات الإنسانية. ونظلم ملتزمين بمواصلة التركيز بقوة على التحول المستدام للمنظومة العالمية للأغذية الزراعية، بهدف إقامة منظومة عالمية قادرة على توفير أغذية ونظم غذائية صحية كافية ومأمونة وميسورة التكلفة ومغذية لجميع الناس، وتوفير فرص العمل والدخل، ولا سيما في المناطق الريفية، مع الاحترام الكامل في الوقت نفسه للحدود التي يستطيع الكوكب تحملها تمشيا مع خطة عام 2030، واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي وإطارها العالمي المقبل للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

130 - ونحيط علما بتقرير الأمين العام الذي يقدم كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة⁽³²⁾. ونؤكد من جديد أن الخطة الحضرية الجديدة، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتبدير شؤونها، فهي ستواصل الإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونشجع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية للدورة الأولى على أن تفعل ذلك.

131 - ونعترف بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن، وأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون تنمية مستدامة. وتقر خطة عام 2030 بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول خطة عام 2030 العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانهدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراف المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلباً في تميزها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضاً.

132 - ونؤكد من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

133 - ولنترجم بتكثيف جهودنا لمكافحة العنصرية، وجميع أشكال التمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والوصم، وخطاب الكراهية، من خلال التعاون والشراكة والإدماج واحترام التنوع. وندعو إلى اتخاذ تدابير من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للجميع وحمايتها وتعزيزها دونما تمييز، أي كان شكله، على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة أو على أي أساس آخر.

134 - ولنترجم باستخدام وسائل التمكين والمضاعفات الرئيسية الهادفة لتسريع العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل التكنولوجيات الرقمية والأدوات الجديدة والناشئة، استخداماً مسؤولاً وشاملاً للجميع، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال وضع سياسات قائمة على الأدلة ودعم البحث والتطوير. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالموجز الذي أعده رئيسا المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة السابع المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة⁽³³⁾؛

(ب) تسريع وتيرة توفير إمكانية الاتصال الإلكتروني للجميع بحلول عام 2030، مع تعزيز التعاون الرقمي وتنفيذ السياسات المتعلقة بالشمول الرقمي وسد الفجوات الرقمية؛

(32) A/76/639-E/2022/10.

(33) انظر E/HLPF/2022/6.

(ج) تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الاقتصاد الرقمي وإمكانية الاتصال الإلكتروني بشكل شامل للجميع، وبناء القدرة على الصمود عبر القطاعات، وربط الاتصال على صعيد البنى التحتية، والمساعدة التقنية، والابتكار، وتعزيز المهارات الرقمية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الدراية الإعلامية والمعلوماتية، ولا سيما في البلدان النامية؛

(د) تسخير التغيير التكنولوجي السريع الذي يمكن أن يسهم في تحقيق خطة عام 2030 بشكل أسرع. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي"⁽³⁴⁾ وبما تظطلع به آلية تيسير التكنولوجيا من عمل متواصل، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المحادثات بشأن الاتفاق الرقمي العالمي المقترح؛

(هـ) التأكيد مجدداً على أن استخدام التكنولوجيات الرقمية يجب أن يتم في كل الأحوال في ظل حماية واحترام نفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها الناس على الإنترنت وخارج الإنترنت، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وفقاً للأنظمة ذات الصلة.

135 - ولنترجم بتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال إشراك السلطات المحلية وتمكينها لضمان الملكية المحلية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تمكين المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات المحلية، من أجل ضمان تنفيذ الأولويات الإنمائية على المستوى المحلي.

136 - ونناشد المجتمع الدولي والحكومات الوطنية العمل معاً لضمان تطوير منظومات وطنية للإحصاءات والبيانات والاستثمار فيها، بحيث توفر في الوقت المناسب بيانات عالية الجودة ومفتوحة وموثوقة، مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والعرق والإثنية والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، من أجل صنع القرارات استناداً إلى الأدلة وضمان تمثيل كل فرد. ولنترجم بتوظيف الشراكات من أجل توفير استجابة سريعة في الأوقات التي ينعدم فيها وضوح الرؤيا وتكون الحاجة إلى توفير البيانات في الوقت المناسب على أشدها. ونؤكد أهمية مراعاة المخاطر والاستناد إلى العلوم في وضع السياسات، والوقاية من الطوارئ الصحية ومواجهتها في المستقبل، وبناء القدرة على الصمود، وجمع البيانات الموثوقة.

137 - ونؤكد من جديد أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية، والآثار المدمرة الناجمة في الفترة الأخيرة عن جائحة كوفيد-19، وغير ذلك من العقبات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030. ونهيب بالمجتمع الدولي إيلاء الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر وتعزيز هذا الدعم من أجل تيسير التنفيذ المنسق والمتابعة والرصد المتسقين لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽³⁵⁾ وخطة عام 2030 في أقل البلدان نمواً، وفقاً للالتزامات الجماعية بعدم ترك أحد خلف الركب. ونتطلع إلى الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في الدوحة في عام 2023.

(34) A/74/821.

(35) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

138 - ونرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024، لإجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024⁽³⁶⁾ وصياغة واعتماد إطار جديد للدعم الدولي الموجه لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها الإنمائيين.

139 - ونرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024، نظرا لقصر المدة المتبقية من الولايات المنبثقة عن مسار ساموا⁽³⁷⁾، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول إضافية للتصدي لأوجه الضعف الخاصة التي تتفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة، لمساعدتها في الحفاظ على الزخم الذي تحقق في تنفيذ برنامج عمل بربادوس⁽³⁸⁾ واستراتيجية موريشيوس⁽³⁹⁾ ومسار ساموا وتحقيق خطة عام 2030.

140 - ونتطلع أيضا إلى المسح الذي سيجريه الأمين العام لتقديم عرض عام مفصل عن الدعم متاح حاليا للبلدان المتوسطة الدخل بهدف معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل. ونتطلع أيضا إلى الاجتماع الذي سيعقده رئيس الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على البعد البيئي للتنمية المستدامة.

141 - ونسلم بأهمية المؤتمرات الرئيسية المعقودة في الآونة الأخيرة وبتأجيلها، بما في ذلك الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، والجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والذكرى السنوية الخمسون لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP@50)، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ونسلم كذلك بأهمية الاجتماع الدولي المعنون "ستكهولم بعد 50 عاما"، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات، والجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتمديد الجمعية العامة لولاية إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حتى عام 2030، ونحيط علما بقرار مجلس إدارة إطار العمل العشري مواصلة وضع استراتيجية عالمية جديدة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

142 - ونشجع على أن تنبثق عن المناسبات الرئيسية الأخرى نتائج طموحة وعملية المنحى، بما فيها الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية في عام 2022، والجزء الثاني من الاجتماع

(36) قرار الجمعية العامة 137/69، المرفق الثاني.

(37) قرار الجمعية العامة 15/69، المرفق.

(38) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والنصويان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(39) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والنصويان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، والاجتماعان الرفيعا المستوى بشأن السل والتغطية الصحية الشاملة، واستعراض منتصف المدة لإطار سندي، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، ومؤتمر القمة المعني بتحويل التعليم المقرر عقده بمبادرة من الأمين العام، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ونشجع جميع البلدان على المشاركة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 على أعلى مستوى ممكن. ونهيب بالبلدان والمؤسسات اتخاذ تدابير لإحراز التقدم في مجالات العمل المعجل العشرة الشاملة لعدة قطاعات المحددة في الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة لعام 2019 اعتبارا من الآن وحتى أيلول/سبتمبر 2023. وسنغتنم فرصة مؤتمر قمة عام 2023 لتوفير القيادة السياسية والتوجيه وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية المستدامة وتحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال المشاورات الوطنية والإقليمية. وندعو الأمين العام إلى تعبئة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة للتحضير للمؤتمر، حتى يأذن ببداية مرحلة جديدة يطبها التعجيل بإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته العامة 16 المعقودة في 15 تموز/يوليه 2022، وفي الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لعام 2022، في جلسته العامة 32، المعقودة في 18 تموز/يوليه 2022.